الأنباء
الخميس 6 مارس 2014

وصلت إلى 315 مليون دينار

«الوطني»: 24٪ زيادة بمبيعات العقار في يناير

ذكر تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن البيانات الرسمية لقطاع العقار الكويتي أظهرت زيادة المبيعات العقارية في شهر يناير بنسبة 24٪ على أساس سنوي لتصل إلى 315 مليون دينار، لكن مقارنة مع الشهر الأسبق، فقد تراجعت قيمة المبيعات في يناير بسبب الأداء القوي الذي شهده شهر ديسمبر، وقد كان الأداء القوي لقطاع الاستثمار (الشقق والمباني) هو المحرك للسوق العقاري للشهر الثالث على التوالي، بينما اعتدلت المبيعات في القطاعات الأخرى بشكل طفيف.

وقال التقرير إن قيمة المبيعات في القطاع السكني بلغ 142 مليون دينار في يناير، بانخفاض بلغ 2٪ سنويا، وقد جاء هذا الانخفاض على الرغم من الزيادة المستمرة في متوسط قيمة الصفقات بواقع 46٪ على أساس سنوي، والتي قابلها هبوط حاد في عدد الصفقات بواقع ـ32٪ على أساس سنوي. وقد شهد شهر يناير أقل عدد للصفقات السكنية منذ شهر فبراير من العام 2013 حيث بلغ عددها 368 صفقة، كما استمر تراجع عدد الصفقات مقارنة بالعام الأسبق للشهر الرابع على التوالي، ولكن نظرا لارتفاع قيم متوسط الصفقة الواحدة، فإنه لا يزال من الصعب إرجاع هذا التراجع إلى تراجع الطلب.

وأشار التقرير إلى أنه من ناحية المواقع، فقد كانت ثلث الصفقات في محافظة الأحمدي، أغلبها في مدينة صباح الأحمد البحرية، كما شكلت الصفقات في محافظة مبارك الكبير ثلثا آخر، حيث شهدت المحافظة ثلاث صفقات ساحلية بلغت قيمة كل منها مليوني دينار، وقد شكلت القسائم 60٪ من كل صفقات القطاع السكني في يناير مقارنة بالمباني الجاهزة لتسجل انخفاضا عن مستوياتها المرتفعة السابقة.

وأضاف التقرير أن مبيعات قطاع الاستثمار سجلت زيادة بلغت 141 مليون دينار في يناير، مسجلا ارتفاعا بواقع 88٪ على أساس سنوي. حيث استمرت المبيعات في هذا القطاع بدفع عجلة السوق العقاري خلال الثلاثة أشهر الماضية، وقد توقف عدد الصفقات عند 197 مسجلة ارتفاعا بواقع 76٪ على أساس سنوي، لطالما كان هذا القطاع يعتبر بديلا جيدا لسوق الأسهم وذلك للقيام بالنشاط الاستثماري.

وبين التقرير أن الشقق الفردية شكلت أكثر من نصف إجمالي الصفقات في قطاع الاستثمار والتي كان معظمها في المهبولة، تتبعها المباني الكاملة التي شكلت 38٪ من إجمالي الصفقات، تتبعها القسائم التي شكلت حصتها نسبة 6٪.

كما انخفضت مبيعات القطاع التجاري بواقع 6٪ لتبلغ 32 مليون دينار في يناير من 34 مليون دينار في العام الماضي، حيث تم تسجيل تسع صفقات فاقت قيمة اثنين منها 3 ملايين دينار، وتعتبر طبيعة المبيعات في هذا القطاع متقلبة، فبينما شهد العام 2013 أداء استثنائيا، قد يرجع بعض هذا التحسن في الأداء إلى عمليات الشراء من قبل المحافظ الحكومية. وفيما يخص بنك الائتمان الكويتي، فقد انخفضت قيمة القروض المقررة بشكل طفيف لتصل إلى 27 مليون دينار خلال شهر يناير، إلا أنها بقيت مرتفعة بنسبة بلغت 79٪ سنويا. وتعتبر هذه المرة الأولى التي تشهد فيها قيمة القروض انخفاضا لأقل من 30 مليون دينار منذ فبراير من العام 2013، إلا أن العام الماضي قد شهد نشاطا كثيفا، الأمر الذي قد يكون نتيجة تسارع عملية توزيع الأراضي السكنية من قبل الحكومة، فقد ارتفعت قيمة القروض المنصرفة بواقع 45٪ على أساس سنوي لتصل إلى 15,1 مليون دينار.

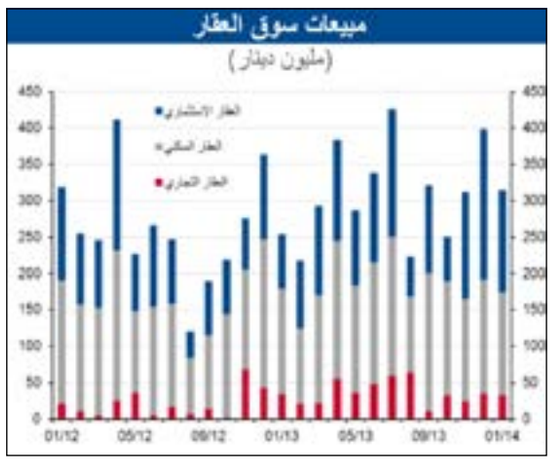

العقار الاستثماري يقود السوق للشهر الثالث على التوالي

لمحاكاة تطور العالم والمنطقة اقتصاديا

لؤي الخرافي: حاجة الكويت لقانون جديد للشركات.. مطلب ملح

أعلن مكتب لؤي الخرافي للمحاماة رعايته الرسمية لمؤتمر الكويت الأول لمناقشة أهم المستجدات في قانون الشركات الجديد والأحكام المتعلقة بتوفيق أوضاع الشركات القائمة بالتعاون مع أستاذ القانون الدستوري د.شريف سلامة خلال الفترة من 10 إلى 12 مارس الجاري تحت رعاية نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة والصناعة د.عبدالمحسن المدعج بفندق كورت ماريوت – قاعة الراية.

وصرح لؤي الخرافي بهذه المناسبة معتبرا موضوع المؤتمر من الموضوعات التي تهم المجتمع الكويتي كافة لاسيما أن إصدار قانون جديد للشركات في الكويت كان مطلبا ملحا لتلبية حاجة السوق الكويتي وحجم تعاملاته وتشابكها، وتابع الخرافي تصريحاته، مشيرا إلى أن حاجة الكويت الملحة لقانون جديد للشركات أصبحت ضرورة لا غنى عنها لمحاكاة دول العالم بل ودول المنطقة اقتصاديا.

وأوضح: ان اتساع مواد القانون وتشابكها بات يستلزم وجود من لديه القدرة على شرح تشريعاته وتبسيط إجراءاته وتوصيل متطلباته إلى كافة المتعاملين به بحكم أعمالهم ووظائفهم بمعنى أنه يتوجب تهيئة كل الظروف والفرص التي تساعد في توصيل أحكام القانون وتشريعاته للجميع حتى يتحقق الهدف من وراء القانون الجديد.

واوضح أن رعايتهم لمؤتمر الكويت الأول لمناقشة أهم المستجدات في قانون الشركات التجارية تنبع من مسؤوليتهم الاجتماعية تجاه الكويت وكل من يعيش على ترابها الغالي، وإيمانا بالهدف والمغزى الذي من ورائه تم الإعداد لإقامة هذا المؤتمر المتخصص الكبير.

وأعلن ترحيبه بالنخبة من الأساتذة المتخصصين في القانون على الصعيدين المحلي والدولي ممن سيقومون بإلقاء محاضرات وإدارة جلسات المؤتمر على اختلاف موضوعاتها وقال ان الكويت تتشرف باستقبال هذه النخبة المختارة من القانونيين ممن سيساهمون في أعمال المؤتمر وإنجاح جلساته.

واختتم الخرافي تصريحاته متمنيا النجاح للمؤتمر وتحقيق أهدافه الرامية إلى تبسيط معلومات قانون الشركات الجديد وتفنيد تشابكاته وشرح إجراءاته على نحو يسير.

لؤي جاسم الخرافي

الطاحوس مديرا لإدارة الثروات بـ «كفيك»

أعلنت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار عن تعيين ثامر علي الطاحوس مديرا لإدارة الثروات بقطاع الأصول بالشركة، حيث سيتولى مسؤولياته في المساعدة على تنمية أعمال الشركة لإدارة الثروات في منطقة الخليج العربي وتعزيز العروض التي تقدمها «كفيك» لعملائها.

الجدير بالذكر أن الطاحوس يمتلك خبرة تمتد إلى 11 عاما في ميدان الخدمات المصرفية والمالية، وينضم الطاحوس إلى الشركة قادما من مؤسسة الخليج للاستثمار، حيث كان يشغل منصب مدير بإدارة تطوير الأعمال، وقبل ذلك عمل الطاحوس في شركة دار الاستثمار بإدارة الخدمات المالية الخاصة، حيث شملت مسؤولياته تسويق المنتجات وتطويرها، بالإضافة إلى خبرته المديدة في بنك الخليج.

وفي هذا الإطار قال الطاحوس: «سيتسنى لي طرح إضافات لإدارة الثروات بقطاع الأصول بشكل خاص، وهذه الخطوة من شأنها إضافة آفاق وتطلعات جديدة لشركة «كفيك» بالمجمل».

ثامر الطاحوس

تحليل

نور الدين الحموري
كبير استراتيجيي الأسواق بشركة ADS Securities

نمو الأرقام الأسترالية.. وإفلاس بعض الشركات الصينية وارد

أتت أرقام مؤشر مديري المشتريات في قطاع الخدمات في الصين بنوع من الإيجابية خلال شهر فبراير ليرتفع المؤشر إلى مستويات 51,0 من مستويات 50,7، لكن الأخبار السيئة مازالت تأتي من الصين من جديد حيث إن هناك علامات إفلاس لبعض الشركات داخل الصين. حيث أعلنت احدى الشركات التي تدعى Chaori للطاقة البديلة والتكنولوجيا أنها من الممكن ألا تستطيع دفع 89,9 مليون يوان (14 مليون دولار) والتي هي الفوائد المترتبة على السندات التي يجب دفعها يوم 7 مارس المقبل، وقد يكون هذا التخلف عن السداد بمثابة أول إفلاس مضمون في السندات في الصين. لكن الإعلان عن إفلاس أو التخلف عن السداد قد يكون جيدا ليصبح التسعير في السندات أكثر دقة وهو ما يعتبر ايجابيا لسوق السندات في المستقبل خصوصا بعد أن قامت الشركة ببيع سندات لأجل خمس سنوات بواقع مليار يوان في مارس من العام 2012 بفائدة سنوية متغيرة، تبدأ بواقع 8,98٪. كما أن حاملي هذه السندات الآن لديهم الحق في بيع هذه السندات للشركة بالقيمة الاسمية للسندات في مارس من العام 2015.

أما في استراليا فقد أظهرت أرقام الناتج المحلي الإجمالي نموا بواقع 0,8٪ خلال الربع الأخير من العام الماضي بدلا من التوقعات التي كانت تشير إلى نمو الاقتصاد بواقع 0,7٪ فقط، وذلك مع ارتفاع إنفاق المستهلكين وانخفاض نسب الادخار من جديد، وهذه الارقام من الممكن أن تكون بداية الاستقرار الذي يحاول البنك الاحتياطي الأسترالي أن يحققه من خلال الإبقاء على الدولار الأسترالي مقابل الدولار الأميركي ما بين مستويات 0,89 إلى 0,88.

وخلال فترة التداولات الأوروبية المقبلة، الأنظار نحو أرقام مؤشر مديري المشتريات في قطاع الخدمات في دول الاتحاد الأوروبي، والتي من المتوقع أن تأتي بنتائج مختلطة نوعا ما، لكن التأثير على الأسواق من هذه الأرقام من المتوقع أن يكون وقتيا ومحدودا مع تركيز الجميع الآن على قرارات كل من البنك المركزي الأوروبي وبنك انجلترا المركزي خلال تداولات الغد. أما عن مبيعات التجزئة في الاتحاد الأوروبي فمن المتوقع أن ترتفع بواقع 0,9٪ في فبراير بالمقارنة مع انخفاضها بواقع ـ1,6٪ خلال يناير الماضي.

لكن ارتفاع أسعار الطاقة مؤخرا وارتفاع اليورو من جديد أدى إلى انخفاض معدلات الإنفاق، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى أرقام بأقل من التوقعات في قطاع التجزئة. أخيرا، هناك توقعات بانخفاض مؤشر مديري المشتريات في قطاع الخدمات في المملكة المتحدة أيضا، والتي من الممكن أن تأتي كما التوقعات على اثر الطقس السيئ والفيضانات التي لحقت في البلاد خلال الأسابيع القليلة الماضية.

اليورو يعود للانخفاض

أخفقت العملة الأوروبية الموحدة اليورو في اختراق مستويات 1,38 منذ تداولات الأسبوع الماضي، وذلك بعد تصريحات رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي والذي ألمح إلى أن البنك المركزي قد يتخذ المزيد من الإجراءات لمكافحة مخاطر انخفاض معدلات التضخم، وهو ما يبقي الباب مفتوحا أمام البنك لمزيد من التحرك والقرارات فيما لو انخفضت الأرقام من جديد. وعلى اثر كل ما سبق، من الممكن أن يستمر اليورو مقابل الدولار الاميركي بالتداول في نطاق ضيق من جديد، بينما من غير المتوقع أن يتحرك البنك المركزي الأوروبي خلال تداولات يوم غد خصوصا بعد ارتفاع توقعات معدلات التضخم إلى مستويات 0,8٪ من أدنى مستوياتها عند 0,7٪. لكن على البنك المركزي أن يتوصل إلى طريقة ما لوقف ارتفاعات اليورو الحالية والتي في الغالب ما ستضغط على معدلات التضخم من جديد.

الإسترليني إلى نطاق ضيق

أخفق الجنيه الاسترليني مقابل الدولار في اختراق مستويات 1,68 منذ بداية فبراير الماضي على اثر أرقام اقتصادية متباينة نوعا ما، وعلى الرغم من رفع البنك المركزي لتوقعات النمو خلال العام الحالي. وفي الوقت الحالي، على البنك المركزي أيضا إيجاد طريقة لوقف الارتفاعات في الجنيه الاسترليني، حيث إن استمرار الارتفاعات سيؤدي إلى ضعف معدلات النمو والصادرات من جديد. أما عن التداولات، ففيما لو أتت الأرقام ضعيفة لقطاع الخدمات، قد يكون ذلك هو المحفز الأول لمزيد من الانخفاضات خلال التداولات.

الذهب وانخفاضات محدودة ووقتية

على اثر التطورات الأخيرة في روسيا واوكرانيا، انخفضت أسعار الذهب من جديد بواقع 20 دولارا تقريبا خلال تداولات الأمس على اثر الأخبار غير الدقيقة عن أن روسيا قد سحبت قواتها، لكن إلى الآن مازالت القوات في جزر القرم دون تغير، كما ان اللهجة العدائية بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا مازالت في ارتفاع مستمر، وهو الشيء الذي يدعم أصول الملاذ الآمن من جديد، بينما مازالت المستويات المهمة للذهب تتمركز عند مستويات 1361 دولارا للأونصة والتي من الممكن الوصول إليها خلال الأسابيع المقبلة.

«وربة» يهنئ الملحم بانضمامه لـ «هيئة الأسواق»

تقدم بنك وربة ممثلا بمجلس الإدارة بتهنئة عضو مجلس الإدارة د.أحمد عبدالرحمن الملحم على تعيينه في المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية في هيئة أسواق المال. ويأتي هذا التعيين تتويجا لمسيرته الطويلة والمميزة في القطاع المالي، وخبرته العريقة التي اكتسبها خلال عمله في هذا القطاع الذي تولى خلاله العديد من المناصب الهامة في كبرى المؤسسات المالية والمصرفية المرموقة في الكويت.

وبحسب التعيين الجديد فإن الملحم لن يتمكن من الجمع بين منصبه الجديد وعضويته في مجلس إدارة بنك وربة لوجود تعارض في المصالح بينهما، الأمر الذي تطلب التقدم باستقالته من عضوية مجلس إدارة بنك وربة ليباشر عمله في منصبه الجديد وقد تم قبول استقالته من قبل مجلس إدارة بنك وربة.

وقد أعرب البنك عن شكره وامتنانه للمساهمات التي حققها الملحم خلال فترة عضويته في مجلس إدارة البنك خلال الدورتين الأولى والثانية مثمنين له كافة الجهود المبذولة وبالأخص خلال فترة تأسيس البنك والتي تعد مرحلة مهمة ساهم من خلالها في تشييد البنية التحتية للبنك.

د.أحمد الملحم

«اتصالات الإماراتية»: 7 مليارات درهم صافي أرباح 2013

حققت شركة الإمارات للاتصالات (اتصالات) أرباحا صافية بقيمة 1,45 مليار درهم تعادل 394,77 مليون دولار، عن أعمالها للربع الرابع من العام الماضي.

وسجلت الشركة ارتفاعا بنسبة 70٪ في أرباح الربع من 2013، في حين أكدت أن صافي ربحها عن كامل العام 2013 بلغ 7,08 مليارات درهم ارتفاعا من 6,74 مليارات درهم في 2012.

وارتفعت أرباح الشركة نتيجة لنمو الإيرادات إلى 9,8 مليارات درهم في الربع الرابع 2014، فيما بلغت الإيرادات الإجمالية للعام كاملاً نحو 38,9 مليار درهم بنمو نسبته 18٪ عن 2012.

وبهذه المناسبة، قال رئيس مجلس إدارة «اتصالات» عيسى السويدي»: «سجلت «اتصالات» نموا ملحوظا في عام، 2013 حيث واصلنا تطوير خدماتنا الرئيسية ضمن أسواقنا الحالية، مع الحرص في الوقت ذاته على توسيع رقعة حضورنا لتشمل أسواقا دولية جديدة. وتعكس نتائج العام الماضي التطورات الجذرية التي طرأت على استراتيجيتنا، التي تتجلى بوضوح من خلال نمو عدد المشتركين، وزيادة الإيرادات والأرباح قبل احتساب الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء بنسبة 18٪ و12٪ على التوالي».

أحمد عبد الكريم جلفار

70٪ ارتفاعاً بأرباح الربع الرابع والإيرادات تنمو إلى 9,8 مليارات درهم

عيسى السويدي

ونتيجة لهذا الموقف المالي القوي فقد أوصى مجلس إدارة «اتصالات» بتوزيع أرباح نقدية إجمالية بواقع 70 فلسا للسهم الواحد للعام 2013. وأكد السويدي أن «مجموعة اتصالات» قادرة على التفاعل بقوة مع مختلف التحديات التي تواجه قطاع الاتصالات، ونحن مستمرون في تقديم قيمة مضافة للعملاء، والمساهمين، والمجتمعات التي نعمل فيها، وسنستمر في المستقبل في توفير تجارب فريدة وخدمات متفوقة لعملائنا.

ومن خلال وضع العملاء في صميم كل ما نقوم به من أعمال، فإننا سنعزز من نجاحنا ونزرع في الوقت نفسه بذور النمو المستقبلي.

وأضاف السويدي: أن نمو «مجموعة اتصالات» لتكون واحدة من أكبر شركات الاتصالات، يحمل معه العديد من الفرص.

من جانبه، قال أحمد عبدالكريم جلفار، الرئيس التنفيذي لمجموعة «اتصالات»: «لقد حققت «اتصالات» تقدما كبيرا خلال عام 2013، وحافظنا على أداء إيجابي تجلى بوضوح من خلال نتائجنا المالية، كما واصلنا الاستثمار في توسيع نطاق عمليات المجموعة وخدماتها».

وأضاف جلفار: «تتمثل استراتيجية النمو لمجموعة «اتصالات» في عام 2014 وما بعده في «التطلع نحو المستقبل»، وبالتزامن مع التركيز الكبير على تعزيز الربحية وتحقيق القيمة المضافة، تنتهج «اتصالات» استراتيجية طويلة الأمد، وقد ساهمت نفقاتنا الرأسمالية الموحدة خلال عام 2013 في تعزيز قدرتنا على النمو مستقبلا».

وتابع جلفار: «توفر «اتصالات» اليوم العديد من الخدمات المبتكرة، ولاسيما في القطاع الحكومي، وخير مثال على ذلك مشروع الحكومة الإلكترونية الذي شهدنا إطلاقه في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ سنوات عدة، انطلاقا من توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الهادفة إلى توفير جميع الخدمات الحكومية من خلال رؤية الحكومة الذكية، ونحن فخورون بالتقدم الكبير الذي تشهده دولة الإمارات، ونتعاون اليوم مع العديد من الوزارات لتنفيذ مشاريع شاملة متنوعة يستند العديد منها إلى خبراتنا في الأسواق الأخرى، ولاسيما في مجالات الهوية، والصحة، والتعليم، والتمويل، وكل هذا دليل على رؤية حكومتنا الرشيدة، ونمونا القوي الذي فتح لنا آفاقا جديدة تتجاوز كل التوقعات».